أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي(الجزائر و المغرب) - للفترة 1970-2012-

the impact of some economic variables of the European Union on the economies of the countries of the Arab Maghreb Union (Algeria and Morocco) -1970-2012-

أ: مشير الوردي
جامعة أم البواقي / الجزائر
Email : louardim@gmail.com

Received: 18/10/2016 *Accepted: 17/12/2016* *Published: 27/03/2017*

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية موحدة على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي و المتمثلة في البلدان الأساسية في الاتحاد، الجزائر و المغرب كل على حدا.و ذلك للفترة الممتدة من 1970إلى 2012 و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي يكون فيه المتغير التابع هو مستوى النمو الاقتصادي المحقق لدى بلدان اتحاد المغرب العربي محل الدراسة، و المتغيرات المستقلة هي عبارة عن المحددات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي مضاف إليها بعض المتغيرات المتعلقة باقتصاد الاتحاد الأوروبي، و قد تم اختيار هذه المتغيرات باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP . و قد توصلنا إلى أنا اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي تتأثر تأثرا كبيرا بالمتغيرات الاقتصادية السائدة في بلدان الاتحاد الأوروبي و من هذه المتغيرات نجد مستوى النمو المحقق لدى بلدان الاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام، مستوى التضخم السائد في بلدان الاتحاد الأوروبي كما نجد تأثير المساعدات الإنمائية و الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لبلدان اتحاد المغرب العربي. .

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، اتحاد المغرب العربي، المتغيرات الاقتصادية، النمذجة، تحليل المركبات الأساسية .

Abstract:
theaim of this study is to know the impact of some of the macroeconomic variables to the European Union as an economic block, on the economies of the countries of the Arab Maghreb Union, such as, Algeriaand Morocco through the building of a econometric model, when the level of economic growth in the conntries of AMU represents the dependent variable and a classical determnents of economics growth represent the independent variables , added some variables related EU's economy.
This paper has been used the method of analysis to basic component of ACP. The empirical findings show that the cowntries of AMU have been greatly influenced by economic variables of EU, such as : the level of growth per capita, gross domestic product(GDP), the level of inflation, and also the impact of developement assistance and foreign direct investement of AMU.

Key Words *: the European Union, Arab Maghreb Union, the economic effects, modeling, analysis to basic component .*

تمهيد:

شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي IntegrationProcessEconomic، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرىLarge EconomicSpaceمع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة (تظم دولا متقدمة وأخرى نامية)، حيث تعتبر هذه التحولات التي طرأت على الوضع الدولي من خلال اتساع نطاق تكوين التكتلات من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويكفي هنا للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، إن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي) في مختلف صورها ومراحلها،تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.

ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة التي اكتملت تقريبا، نجد الاتحاد الأوروبي، فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي.

فقد وصل عدد دول الإتحاد الأوروبي إلى 27 دولة أوروبية وهي (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسنبورغ، بريطانيا، الدانمارك، إيرلندا، اليونان، اسبانيا، البرتغال، النمسا، فلندا، السويد، قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفانيا، لاتفيا، أستونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، بلغاريا ورومانيا) وذلك سنة 2007 بعد أن كانت 6 دول هي(فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا،ولوكسمبورج، وهولندا) فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة طبقا لمعاهدة روما في 25 مارس 1957 وبعد أن أضيفت معظم الدول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (لأفتا) AFTAعام 1994 أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية (الدولية) في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أن هذا التكتل الأوروبي يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، وهو حجم أكبر من الذي يحققه تكتل النافتاNAFTA الذي يضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك حيث تجمع النفتا 770 مليار دولار سنويا من التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى يمتلك التكتل الاقتصادي الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم، حيث يزيد هذا الدخل عن 7000 مليار دولار مقابل 6200 مليار دولار لدى تكتل النافتا.

كما يعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلية حيث بلغ 380 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي مرتفع نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة، ويلاحظ أن التكتل

الاقتصادي الأوروبي يتخذ إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الشكل الهرمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومن ناحية أخرى فقد عرفت كل بلدان المغرب العربي تغيرات جوهرية على مختلف الأصعدة، الاقتصادية و الاجتماعية والمالية وذلك في إطار برامج تعديل هيكلي تهدف أساسا إلى إنجاح عملية إدماج اقتصاديات البلدان في السوق العالمية، ونظرا لما للمجموعة الأوروبية من مكانة بالغة الأهمية بالنسبة إلى دول المغرب العربي، لا فقط كونها تمثل ثقلا اقتصاديا لا بأس به فهي أول سوق للسلع المصدرة من البلدان المغاربية 70% وأول ممول لها خاصة بالتجهيزات وبالبضائع نصف المصنعة 60 % تقريبا،و إنما لما لها من دور تاريخي و جيو- سياسي و نظرا للفارق الكبير بين المجموعتين من حيث المستوى التنموي و الاختيارات الاقتصادية و طبيعة الإطار نفسه الذي تجري فيه الاتفاقيات (إطار مشترك لمجموعة البلدان الأوروبية و إطار فردي للبلدان المغاربية) فإن العلاقات التجارية التي تربط بين المجموعتين تميزت إلى حد كبير بعدم التكافؤ.

أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق تكمن أهمية البحث في أهمية التكتلات الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة و البلدان العربية بصفة خاصة، و كذلك من خلال تأثير هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة على اقتصادياتنا، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال العلاقات الوطيدة بين بلدان اتحاد المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي و محاولة تقييمها.

مشكلة البحث:

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

إذا كانت المجموعة الأوروبية تمثل ثقلا اقتصاديا عالميا ذا أهمية بالغة بالنسبة لدول المغرب العربي لما تربطه به من علاقات اقتصادية و تاريخية و جيو- سياسية

فهل تتأثر اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي(الجزائر و المغرب) بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي؟

و قصد تسهيل دراسة الإشكالية الرئيسية يمكننا أن نفرعها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يؤثر بها الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان المغرب العربي؟
2- ما مدى تأثير الظروف الاقتصادية الخارجية على نمو اقتصاديات بلدان المغرب العربي؟

و للإجابة على الأسئلة الفرعية و منه على الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية و هذا قصد اختبار مدى صحتها و هي:

1- المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر وضوحا التي يؤثر من خلالها الاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان المغرب العربي محل الدراسة تتمثل في المتغيرات التي تعبر عن :
أ- القنوات التجارية

ب - القنوات المالية

2- الظروف الاقتصادية السائدة في الخارج تؤثر في معدلات النمو و مستويات الدخل لشركاء التجارة.

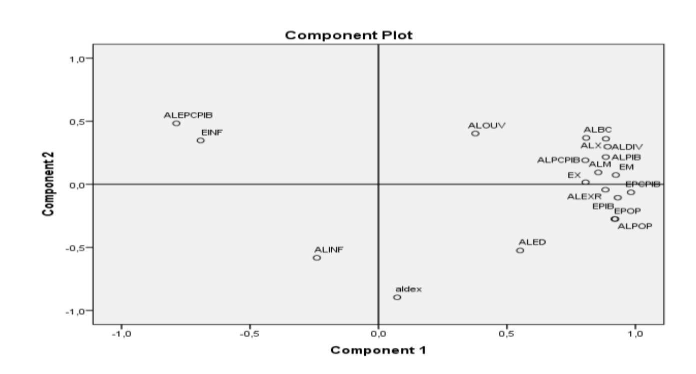
طريقة معالجة البحث:

الهدف من الدراسة هو تبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي، و التي اخترنا من بينها الجزائر و المغرب و ذلك باعتبارها أهم بلدان اتحاد المغرب العربي، و لهذا الغرض سوف نستخدم نموذج اقتصادي قياسي يتم فيه تحديد هذا الأثر، وعلى هذا الأساس سيتم جمع المعطيات الإحصائية من مصادرها المختلفة[1] عن كل المتغيرات التي رأينا أنها من الممكن أن تخدمنا في معالجة الإشكالية المطروحة، و قبل البدء في بناء النماذج القياسية الخاصة بكل دولة من البلدان محل الدراسة، سنقوم أولا بمعالجة هذه المتغيرات باستخدام طريقة إحصائية مشهورة و هي طريقة تحليل المعطيات باستخدام التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP حيث تمكن هذه الطريقة من خلال تمثيلاتها البيانية من استنباط ملخص رائع عن المعلومات التي من الممكن أن يحويها جدول المعطيات الخاص بكل دولة، و أيضا سيتم من خلال هذه الطريقة ترشيح أهم تلك المتغيرات من أجل اختبارها و استخدامها في بناء النماذج القياسية، دون أن نضطر إلى استخدام كل المتغيرات المجمعة في البداية، و تتم عملية إختيار هذه المتغيرات بإستخدامبرنامج إحصائي معد مسبقا لهذا الغرض و المتمثل في برنامج الـ IBM SPSS20Statistics.

و بعد الانتهاء من مرحلة اختيار المتغيرات سوف ننتقل إلى الخطوة الموالية، و هي بناء النماذج القياسية الخاصة بكل دولة على حدا باستخدام المتغيرات المختارة، وستتم عملية التقدير بالاستعانة ببرنامج آخر معد لهذا الغرض و المتمثل في البرنامج الإحصائي eviews 8بحيث سنستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO في عملية تقدير نماذج الانحدار المتعدد، و سيتم اختبار هذه النماذج قياسيا و في حالة الحصول على النموذج الذي يجيب على إشكالية الدراسة، سنقوم بعد ذلك بتحليله اقتصاديا.

أولا: تقدير و تحليل النموذج القياسي الخاص بحالة الاقتصاد الجزائري :

من خلال المخرجات المتحصل عليها من تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP، فقد تم تحديد بعض المتغيرات المرشحة لاختبار معنويتها في تفسير و شرح النمو الاقتصادي للجزائر، كما هو موضح في الشكل رقم (01): **الشكل رقم (01): يمثل تمثيل المتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر**



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS20

و هذه المتغيرات هي : الاستثمار الأجنبي المباشر،الصادرات، الواردات،سعر الصرف،الانفتاح الاقتصادي،المساعدات الإنمائية،عدد السكان،رصيد الميزان التجاري،نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، عدد سكان الاتحاد الأوروبي،صادرات الاتحاد الأوروبي، واردات الاتحاد الأوروبي،التضخم في الاتحاد الأوروبي،متغير التقارب في مستويات الدخل بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

سنقوم بإدخال معطيات هذه المتغيرات للفترة المدروسة إلى البرنامج الإحصائي المعد مسبقا و المتمثل في الـeviwes8و نقدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، حيث تحصلنا على النموذج الخاص بحالة الجزائر، وذلك بعد عدة محاولات معتمدين في ذلك على طريقة الحذف التدريجي[(2)](Backward Elimination) و الممثلة نتائجه في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): يمثل تقدير النموذج الخاص بالجزائر

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: ALCPIB
Method: Least Squares
Date: 05/22/16 Time: 23:02
Sample (adjusted): 1971 2011
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.205496	0.536657	-4.109693	0.0002
ALCDIV	0.064973	0.016069	4.043344	0.0003
ALECPCPIB	-0.071683	0.024368	-2.941586	0.0061
ALCBC	0.662988	0.125264	5.292728	0.0000
ECPCPIB	-0.080046	0.023740	-3.371923	0.0020
ECPIB	0.611794	0.174004	3.515948	0.0014

R-squared	0.762059	Mean dependent var	3.959108
Adjusted R-squared	0.723681	S.D. dependent var	5.345109
S.E. of regression	2.809712	Akaike info criterion	5.051435
Sum squared resid	244.7290	Schwarz criterion	5.312665
Log likelihood	-87.45155	Hannan-Quinn criter.	5.143531
F-statistic	19.85685	Durbin-Watson stat	1.983808
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 8

التفسير الإحصائي للنموذج :

بالنسبة لـ R2 =0.7620 أي أن 76.20% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المفسرة وهي نسبة مقبولة وجيدة و النسبة المتبقية أي 23.80% مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم حصرها في النموذج.

أما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة فنلاحظ أن كل المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة معنوية، و ذلك لأن tالستيودنت المحسوبة الخاص بها أكبر من القيمة الحرجة المجدولة عند مستوى ثقة 5%، ومنه فهذه المتغيرات و المتمثلة في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو رصيد الميزان التجاري، معدل التقارب في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، معدل نمو الناتج الداخلي

الخام للإتحاد الأوروبي و نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي تدخل في تفسير المتغير التابع و المتمثل في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الجزائري.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن قيمة Fلفيشر تساوي 19.85 و الاحتمال الخاص بها و المتمثل في Prob(F-statistic)=0.000و منه فالنموذج معنوي.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

نلاحظ من النموذج أن قيمة داربين و واتسون المحسوبة DW=1.98و هي قيمة بالتقريب تساوي 2، و هذه القيمة تنتمي للمنطقة التي نرفض فيها فرضية وجود الارتباط الذاتي للأخطاء[3]و منه فالنموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- **اختبار تجانس تباين الأخطاء:**

من خلال استخدام اختبار ARCH نلاحظ أن قيمة الـ Prob الخاصة بها أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على تجانس تباين الأخطاء، و بذلك نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

نلاحظ من خلال إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) حيث تساوي 0.295و كذلك احتمالها يساوي 0.86 وهو أكبر من 0.05 ومنه الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا. و كخلاصة عامة بالنسبة لهذا النموذج فإنه لا يعاني من أي مشكل قياسي، و منه فهو مقبول إحصائيا و يمكن الاعتماد عليه في دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

التفسير الاقتصادي للنموذج :

النموذج المقدر هو النموذج الأمثل و الأفضل قياسيا في تحليل الأثر من بين النماذج المقدرة و عليه كانت الصيغة المقدرة لهذا النموذج على النحو التالي:

ALCPIB= -2.2054 + 0.0649*ALCDIV-0.07168*ALECPCPIB + 0.6629*ALCBC – 0.0800*ECPCPIB + 0.6117*ECPIB

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن نمو الاقتصاد الوطني الجزائري ALCPIB يتأثر بنمو الاستثمار الأجنبي المباشرALCDIV بصفة إيجابية حيث انه كلما زادت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر زاد معدل

النمو الاقتصادي للبلد و لكن هذه الزيادة ضعيفة جدا حيث أنها لا تزيد عن 0.06 %إذا ارتفع معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1%، و يرجع ذلك إلى قلة هذه الاستثمارات الموجهة للجزائر بالرغم من بذل الدولة لمجهودات كبيرة لتحفيز مثل هذا النوع من الاستثمارات، و كذلك يعود هذا الضعف إلى القطاعات التي توجه لها هذه الاستثمارات حيث نجد أن هذه الاستثمارات توجه إل قطاعات في حد ذاتها كقطاع المحروقات و الاتصالات دون الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالفلاحة و الصناعة.

كما نجد أيضا أن نمو الاقتصاد الوطني الجزائري يتأثر بنمو رصيد الميزان التجاري ALCBC و بصفة ايجابية حيث كلما زاد رصيد الميزان التجاري بـ 1%زاد النمو الاقتصادي الجزائري بـ 0.66% و يرجع ذلك إلى الأهمية التي يتمتع بها رصيد الميزان التجاري و خاصة الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني و هذا بالرغم من إعتماد الجزائر على مورد واحد و هو تصدير المحروقات و استخدام هذه العوائد في إستراد المواد الغذائية و كذا استراد كل ما يلزم في عملية التنمية الاقتصادي و كذلك استخدام عوائد المحروقات في تمويل البرامج و الخطط التنموية. و هذا المتغير هو بمثابة المتغير الذي ينقل الأثر الاقتصادي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري بإعتباره الرابط التجاري.

معدل النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ECPIB و الذي يؤثر بصفة إيجابية على نمو الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد معدل نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي بـ 1% كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.61 % و هذا راجع إلى الاختلاف الكبير بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي كتكتل و حجم الناتج المحلي الإجمالي للجزائر باعتبارها دولة بمفردها، و قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين حيث تتأثر بذلك التجارة و النمو الاقتصادي في الجزائر بحجم الاقتصاد المجاور و هذا التأثر هو إنعكاس لنموذج الجاذبية للتجارة.

-معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي ECPCPIB حيث نلاحظ أن تأثيره سلبي على نمو الاقتصاد الوطني، فالجزائر لم تستفد من ارتفاع نصيب الفرد الأوروبي من الناتج الداخلي الخام و ذلك باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر و ذلك من خلال تصدير منتجات ذات جودة عالية تتناسب مع دخل الفرد الأوروبي فهي تعتمد فقط على تصدير المحروقات و ذلك حتى بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 و فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، و لذلك نجد الأثر السلبي لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بـ 1% كلما قل نمو الاقتصاد الوطني بـ 0.08%.

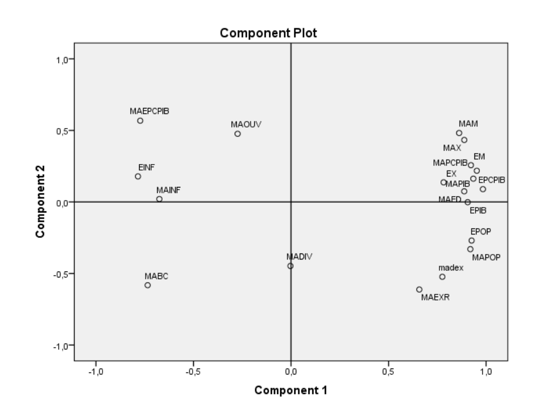
-معدل التقارب بين نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام و نصيب الفرد الأوروبي من الناتج الداخلي الخام للاتحاد ALECPCPIB حيث نلاحظ أن أثر هذا المعدل أثر عكسي على نمو الاقتصاد الوطني حيث كلما زاد هذا المعدل بـ 1% كلما قل النمو الاقتصادي بـ 0.07%، حيث أن اختلاف نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام عن نصيب نظيره الأوروبي يعد محفزا إيجابيا للنمو الاقتصادي، من خلال سعي الفرد الجزائري إلى تحقيق مستوى معيشي يتناسب مع المستوى المعيشي للشريك الأول في التجارة و كذلك يعتبر هذا التقارب في الدخول من محفزات التجارة، فالتصدير لبلد أكثر تقدما يساهم في التخصص في قطاعات أكثر رقي، و عليه فإنه عندما يقوم بلد ما بسد الفجوة في الدخل بينه و بين شركائه في التجارة فإنه سوف ينمو ببطء[4].

ثانيا: تقدير و تحليل النموذج القياسي لحالة الاقتصاد المغربي :

من خلال المخرجات المتحصل عليها من تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP المطبقة على المتغيرات الخاصة بالاقتصاد المغربي، فقد تم تحديد بعض المتغيرات المرشحة لاختبار معنويتها في تفسير و في شرح النمو الاقتصادي للمغرب و اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي، و هذه المتغيرات كما هو مبين في الشكل رقم (02)هي:



الشكل رقم (02): يمثل تمثيل المتغيرات بالنسبة لحالة المغرب



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS20

الصادرات، سعر الصرف، المساعدات الإنمائية، الواردات، متغير التقارب في مستويات الدخل بين المغرب و الاتحاد الأوروبي، الديون الخارجية للمغرب، التضخم، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، التضخم في الاتحاد الأوروبي، واردات الاتحاد الأوروبي، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي، عدد سكان الاتحاد الأوروبي.

سنقوم بإدخال معطيات هذه المتغيرات إلى البرنامج الإحصائي المعد مسبقا و المتمثل في الـ eviwes8و نقدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية MCO ، حيث تحصلنا على النتائج الممثلة في الجدول رقم (02) :

الجدول رقم (02): يمثل تقدير النموذج الخاص بالمغرب

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: MACPIB
Method: Least Squares
Date: 05/26/16 Time: 00:04
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MACED	5.477497	1.974241	2.774483	0.0086
MAECPCPIB	61.12122	9.321753	6.556838	0.0000
ECPIB	1.429559	0.318089	4.494207	0.0001
DEINF	-1.203083	0.320392	-3.755038	0.0006
C	1.660191	0.826696	2.008224	0.0520

R-squared	0.578174	Mean dependent var	4.449408
Adjusted R-squared	0.532572	S.D. dependent var	4.226637
S.E. of regression	2.889698	Akaike info criterion	5.071525
Sum squared resid	308.9632	Schwarz criterion	5.278390
Log likelihood	-101.5020	Hannan-Quinn criter.	5.147349
F-statistic	12.67849	Durbin-Watson stat	2.322182
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-VIEWS 8

تم الحصول على هذا النموذج من خلال إتباع طريقة الحذف بالتدريج للمتغيرات غير المعنوية.

إختبار معنوية النموذج:

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R2=0.5781 أي أن 57.81% من المتغير التابع مفسرة من قبل المتغيرات المستقلة و النسبة المتبقية أي 42.19% مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم حصرها في النموذج و هي تعتبر نسبة مقبولة .

كما نلاحظ أن كل المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في هذا النموذج معنوية لأن قيمة الـ prob الخاصة بها أقل تماما من 0.05 و منه فالمتغيرات المتمثلة في المساعدات الإنمائية المقدمة للمملكةMACED، مؤشر التقارب في الدخل بين الفرد المغربي و نظيره الأوروبيMAECPCPIB، معدل نمو الاقتصاد الأوروبيECPIB و معدل التضخم في الاتحاد الأوروبيDEINF كلها تدخل في تفسير النمو الاقتصادي لدولة المغرب.

قيمة F المحسوبة من خلال النموذج هي 12.67 و قيمة الـ PROB الخاصة بها تساوي 0.0000 و منه فالنموذج معنوي ككل، أي أن له قدرة تفسيرية للظاهرة المدروسة.

إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال إحصائية داربين و واتسون DW و كذلك من خلال إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test فإن هذا النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

اختبار تجانس تباين حد الخطأ:

من خلال استخدام اختبار ARCH نلاحظ أن قيمة الـ Probالخاصة بها أكبر من 0.05 و منه نقبل الفرضية الصفرية و التي تنص على تجانس تباين الأخطاء، و بذلك نرفض الفرضية البديلة و التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء.

إختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

نلاحظ من خلال إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) حيث تساوي 1.56 و كذلك احتمالها يساوي 0.45

وهو أكبر من 0.05 ومنه الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا.
و كخلاصة عامة بالنسبة لهذا النموذج فإنه لا يعاني من أي مشكل قياسي،و منه فهو مقبول إحصائيا و يمكن الاعتماد عليه في دراسة أثر النمو الاقتصادي للإتحاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي و بذلك يمكن اعتباره النموذج الأمثل.

التفسير الاقتصادي للنموذج :

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن النمو الاقتصادي لدولة المغرب يتغير بدلالة المساعدات الإنمائية المقدمة للدولة المغربية، مؤشر التقارب في الدخل بين الفرد المغربي و نظيره الأوروبي، معدل نمو الاقتصاد الأوروبي و معدل التضخم للاقتصاد الأوروبي، و ذلك على النحو التالي:

$$MACPIB=5.477*MACED+61.121*MAECPCPIB+1.429*ECPIB - 1.203*DEINF + 1.660$$

بالنسبة للمساعدات الإنمائية المقدمة لدولة المغرب فهي تؤثر تأثيرا إيجابي كبير و معنوي على النمو الاقتصادي له، و هذا راجع إلى الحجم الكبير من المساعدات التي يتلقاها المغرب من الدول المانحة و خاصة دول الاتحاد الأوروبي لما يربطه معها من علاقات وطيدة و متينة منذ استقلاله فهو أول من أمضى اتفاقية تعاون بينه و بين دول الاتحاد الأوروبي سنة 1969، تم تلتها اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية و كذلك استفادته من سياسة الوضع المتقدم و هذا ما أدى به إلى الحصول على تلك المساعدات و استغلالها في مجال التنمية الاقتصادية.

بالنسبة لمؤشر التقارب في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و نصيب نظيره الأوروبي فتأثيره موجب كبير و معنوي حيث كلما زاد هذا المؤشر زاد النمو الاقتصادي للمغرب ،وهذا راجع إلى العلاقات التي يتميز بها المغرب مع الاتحاد الأوروبي حيث أن تغطية الفجوة في الدخل الفردي بينه و بين الاتحاد الأوروبي لن تؤدي إلى قلة المعاملات التجارية بين الطرفين .

بالنسبة لتأثير معدل نمو الاقتصاد الأوروبي على الاقتصاد المغربي فهو تأثير موجب و معنوي حيث كلما زاد النمو الاقتصادي الأوروبي بـ 1% زاد النمو الاقتصادي للمغرب بـ 1.42% و هذا راجع إلى الارتباط الكبير للاقتصاد المغربي بالاقتصاد الأوروبي و ذلك من خلال المساعدات الإنمائية و القروض الميسرة و التفضيل في المعاملة الاقتصادية (سياسة الوضع المتقدم)

أما بالنسبة لمعدل التضخم للاتحاد الأوروبي فتأثيره سالب و معنوي على الاقتصاد المغربي حيث كلما زاد معدل التضخم بـ 1% قل النمو الاقتصادي المغربي بـ 1.20% و ذلك راجع لارتباط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الأوروبي ،و كما نعلم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للمغرب في كل المجالات و عليه فإن التضخم سيؤثر على الواردات المغربية و كذلك على حجم المساعدات الإنمائية و منه على النمو الاقتصادي له.

خلاصة:

تمكنا من خلال هذه الدراسة من تحديد أهم المتغيرات التي تتحكم و تؤثر في النمو الاقتصادي لكل بلد، من خلال تطبيق طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية الـ ACP و استخدام نماذج الانحدار، حيث بعد إجراء عملية

التقدير تمكنا من تحديد تلك المتغيرات بدقة من خلال الحصول على النماذج المثلى لدراسة أثرالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي محل الدراسة و قد توصلنا إلى نتائج مهمة نوردها فيما يلي:

بالنسبة لحالة الجزائر:

يتأثر الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها ، و ذلك من خلال عدة قنوات منها التجارية و التي تم التعبير عنها في النموذج المقدر من خلال رصيد الميزان التجاري باعتبار أن معظم المبادلات التجارية بصنفيها الصادرات و الواردات للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، و القناة الثانية و التي تتمثل في القناة المالية و التي تم التعبير عنها في النموذج بالاستثمارات الأجنبية المباشر، كما خلصنا أيضا إلى أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالنمو الحاصل في الاتحاد الأوروبي بصفة ايجابية ومن هنا يمكن اعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو قاطرة للنمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر.

بالنسبة لحالة المغرب:

من خلال تحليلنا للنموذج الخاص بالاقتصاد المغربي، نستخلص بان الاقتصاد المغربي يتأثر بالنمو الاقتصادي و بالظروف الاقتصادية السائدة لدى شركائه في التجارة من دول الاتحاد الأوروبي، عبر القنوات المالية و التجارية بطريقة مباشرة و غير مباشرة مثله مثل بقية دول اتحاد المغرب العربي ، و يبرز في هذا النموذج التأثير الواضح للمساعدات الإنمائية و النمو الاقتصادي للاتحاد الأوربي على الاقتصاد المغربي.

و من النتائج السابقة نكون قد أجبنا على إشكالية الدراسة و ذلك من خلال ما توصلنا إليه من نتائج، من خلال تقدير النماذج القياسية الخاصة بكل دولة من الدول محل الدراسة، حيث توصلنا أن للاتحاد الأوروبي تأثير بالغ الأهمية على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي، و قد زاد هذا الأثر منذ اكتمال بناء الاتحاد الأوروبي و التوسعات التي شهدها، و من ثمة محاولته السيطرة على اقتصاديات المنطقة من خلال عقد اتفاقيات للشراكة مع معظم بلدان المنطقة،و تقديمه للمساعدات من أجل تشجيع عملية التنمية.

و لا يمكن اعتبار أن تأثير الاتحاد الأوروبي على بلدان المغرب العربي و منطقة المتوسط و كل البلدان التي له بها علاقة يتم فقط من خلال القنوات التي أشرنا إليها من قبل ، بل هناك قنوات أخرى مصاحبة لهذه القنواتو المتمثلة في نقل التكنولوجيا و تقديم المساعدات الفنية و كذلك الثقة التي يمنحها التعامل مع تكتل اقتصادي قوي مثل الاتحاد الأوروبي للشركاء في التجارة من البلدان الأقل نموا.

المراجع والإحالات:

1.*تتمثل تلك المصادر في :الديوان الوطني للإحصاء،صندوق النقد الدولي FMI ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد*
2.*Régis Bourbonnais.manuel et exercices corrigés Econométrie, Dunod, Paris, 6e édition, 2005, p113.*
3.*شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص 99.*
4. *فيفيك آرورا و أثاسيوسفامفاكيديس ،فيض الآثار الاقتصادية،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005،ص 49.*